المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

20/12/2013

UN calls for an end to torture confessions in Morocco

RABAT — Morocco must put an end to the practice of convicting detainees on the basis of confessions obtained through torture, a visiting group of UN experts said Wednesday.

"The working group [on arbitrary detention] was informed in its meetings with detainees that confessions obtained through torture serve in most such cases as the basis of convictions," El Hadji Malick Sow told reporters in Rabat.

The Senegalese judge was speaking at the end of 10-day visit to Morocco and Western Sahara by four UN delegates at the invitation of Rabat, during which they met officials, civil society representatives and detainees in several prisons "without restriction".

"As the president of the **national human rights council** said, 2014 should be the year in which torture is definitively abolished in Morocco," Malick Sow said.

He echoed the claims of rights groups that judges fail to conduct serious investigations into claims of torture during interrogation in the North African country, which they say effectively encourages the practice.

Morocco's Islamist-led government is in the process of pushing through a raft of long-awaited judicial reforms that include strengthening the judiciary's independence.

"The working group commends the government that all its provisions be adopted as soon as possible," Malick Sow said.

Other concerns highlighted by the UN group included the frequency with which suspects are remanded in custody without access to a lawyer, the trial of civilians in military courts and the detention of illegal immigrants.

It also called for a review of Morocco's anti-terrorist legislation, which was adopted after the 2003 suicide bombings in Casablanca and has been sharply criticised by activists for facilitating the arbitrary detention of thousands of Islamists over the past decade.

The findings of the UN group will be submitted to the Moroccan government next year, and the final report presented to the Human Rights Council in Geneva in September.

http://jordantimes.com/un-calls-for-an-end-to-torture-confessions-in-morocco

عضو بلجنة المنوني تحذر من إشكالية الدفع بعدم الدستورية في قضايا كالإرث والإجهاض

اليزمي يتهم وزراء بمنع مسودات القوانين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان

5/2250

الرباط
المهدي السجاري

بعد أيام من تحذير مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، من الإشكال المرتبط بتنظيم حق الدفع بعدم دستورية القوانين، خرجت نادية برنوصي، عضو اللجنة الاستشارية لصياغة الدستور ومديرة المدرسة الوطنية للإدارة في الرباط، لتتحدث عن الإشكال الذي سيعترض القاضي الدستوري عندما سيبدأ في تلقي الدفوع الخاصة بعدم دستورية بعض القوانين.

واعتبرت برنوصي، في ندوة نظمتها المدرسة الوطنية للإدارة في موضوع «المغرب وحقوق الإنسان»، أول أمس في الرباط، أنه إذا تم المس بالحقوق الأساسية لمواطن ما فإنه سيلجأ إلى المحكمة الدستورية ليقول إن القانون الذي تم الاستناد إليه متعارض مع الدستور، حيث قدمت الخبيرة الدستورية ثلاث قضايا مجتمعية يمكن أن تطرح أمام القاضي، وهي قضايا الإرث والإجهاض والإعدام.

الحالة الأولى التي قالت برنوصي إنها يمكن أن تطرح أمام القاضي تتمثل في توجه سيدة إلى قاضي الأسرة، وقولها بأن القانون الذي ينظم التركات يتعارض مع مبدأ عدم التمييز بسبب الجنس المنصوص عليه في الدستور.

الحالة الثانية للدفع بعدم الدستورية تتمثل في تقدم مواطن أمام القضاء، ليؤكد بأن القانون الجنائي الذي ينص على عقوبة الإعدام يتعارض مع المادة 20 من الدستور المغربي التي تنص على الحق في الحياة.

أما الحالة الثانية التي ستطرح إشكالا فتتمثل في مسالة الإجهاض، حيث تساءلت: «لن يكون القانون المتعلق بالإجهاض، والذي لا يسمح بالإجهاض إلا في حالات محددة، متعارضا مع المادة الدستورية التي تنص على أن الدولة يجب أن تحمي صحة بعض النساء والأمهات؟».

من جهته، اتهم إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعض الوزراء، ومنهم بسيمة حقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة، بمنع المجلس من الحصول على مسودات بعض القوانين للإدلاء برأيه في شأنها، وهو الأمر الذي يدفع المؤسسة إلى البحث عنها بطرق أخرى.

وأوضح اليزمي أنه في الفترة الممتدة من مارس 2011 إلى دجنبر 2012 توصل المجلس الوطني واللجان الجهوية بما يعادل 50 ألف شكاية، منها 13 ألف شكاية تم وضعها بشكل مباشر من طرف المواطنين، حيث اعتبر أن قيم حقوق الإنسان أصبحت ملاذا للمغاربة، «فكلما حصل مشكل ربطه المواطن المغربي بمسالة حقوق الإنسان».

واعتبر اليزمي أنه في كثير من الأحيان يميل النقاش العمومي حول مسالة حقوق الإنسان إلى التهريج أو التبخيس، «لكننا في حقيقة الأمر، كجميع الدول، في حركية وتطور مستمرين، خاصة أن مجال حقوق الإنسان لا نهاية له».

وأوضح رئيس المجلس الوطني أن فريق العمل الأممي الخاص بالاعتقال التعسفي «ذهب إلى الصحراء ومختلف المناطق بدون أي إشكال، ولابد أن يقدم انتقادات، من بينها ما قدمه المجلس الوطني من قبل، والتوصيات التي قام بها الفريق قمنا بها بشكل مسبق».

وأضاف أن «هناك بعض الأمور التي تدعو إلى القلق، لكنها أمور نفتخر بها سياسيا، ففي سنتين تمكنا من وضع مؤسسة تحظى بالمصداقية على المستوى الدولي، كما هو الشان بالنسبة لمؤسسات أخرى كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئة المركزية لمحاربة الرشوة ومجلس المنافسة».

المغرب يستعد لخلق هيئة مستقلة لرصد التعذيب واعتماد الكاميرات في الكوميساريات

30 شرطيا تمت متابعتهم بسبب التعذيب

1247/12

■ الرباط عبد الحق بلشكر■

سنة 2014 ستكون حاسمة في مواجهة سوء المعاملة والتعذيب في المغرب. الرباط تستعد لاتخاذ جملة من الإجراءات لتحسين صورته دوليا في هذا المجال. فقد أفادت مصادر «أخبار اليوم» بأن من بين تلك الإجراءات وضع كاميرات في الكوميساريات، تسجل بالصوت والصورة فترة التحقيق، وخلق آلية وطنية مستقلة لرصد ظاهرة التعذيب في مؤسسات الاعتقال. وحسب مصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن هذه الآلية يمكنها القيام بزيارات مفاجئة لمراكز الاعتقال وإعداد تقارير حول التعذيب، مشيرا إلى أن الدول التي اعتمدت هذه الآلية عرفت تخفيض ممارسات التعذيب بـ80 في المائة. كما يعتزم المغرب وضع الكاميرات في مراكز الاعتقال لتسجيل اعترافات المتهمين المعتقلين بالصوت والصورة، للتأكد من أن التصريحات تم الحصول عليها بطرق قانونية.

وكشف السنغالي، حادجي ماليك سو، عضو الفريق الأممي الخاص بالاعتقال التعسفي، أنه تلقى تأكيدات من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول اعتزام المغرب المصادقة على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب العام المقبل، وقال، خلال ندوة صحافية أول أمس، إنه تلقى وعدا بأن «سنة 2014 ستكون سنة نهاية ممارسة التعذيب»، مضيفا أن «المسؤولين المغاربة لا ينفون وجود ممارسات التعذيب، لكنهم يؤكدون أنها ممارسات فردية وليست سياسة للدولة». وأضاف أن المسؤولين المغاربة أبلغوه بأن 30 شرطيا تمت متابعتهم بسبب التعذيب.

● التفاصيل ص5

فريق أممي ينتقد خروقات قانون الإرهاب والرميد يعبر عن استعداده لمراجعته

المغرب يستعد لخلق هيئة مستقلة لرصد التعذيب واعتماد الكاميرات في الكوميساريات

1247/15

■ الرباط عبد الحق بلشكر ■

مشهد تمثيلي للتعذيب

من أجل حد لممارسة التعذيب في مراكز الاعتقال والكوميساريات والسجون تستعد المملكة لوضع كاميرات في الكوميساريات، تُسجل فترة التحقيق، فضلا عن خلق آلية وطنية مستقلة لرصد ممارسات التعذيب

يستعد المغرب لاتخاذ إجراءات صارمة لوضع حد لممارسة التعذيب في مراكز الاعتقال والكوميساريات والسجون عن طريق وضع كاميرات في الكوميساريات، تسجل بالصوت والصورة فترة التحقيق، وخلق آلية وطنية مستقلة لرصد ظاهرة التعذيب في مؤسسات الاعتقال. وكشف حادجي مالك سو، السنغالي، عضو الفريق الأممي الخاص بالاعتقال التعسفي، أنه تلقى تأكيدات من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول عزم المغرب التصديق على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب العام المقبل؛ وقال، خلال ندوة صحافية، أول أمس، إنه تلقى وعدا بأن «سنة 2014 ستكون سنة نهاية ممارسة التعذيب»، مضيفا أن «المسؤولين المغاربة لا ينفون وجود ممارسات التعذيب، لكنهم يؤكدون أنها ممارسات فردية وليست سياسة للدولة». وأوضح أن المسؤولين المغاربة أبلغوه أن 30 شرطيا تمت متابعتهم بسبب التعذيب. وكان المغرب قد وقع على البروتوكول الأممي إلا أنه ينتظر أن يُعرض على البرلمان من أجل التصديق عليه، إذ ينص البروتوكول على خلق آلية وطنية مستقلة يُعهد إليها برصد ممارسة التعذيب في الكوميساريات والسجون ومختلف مراكز الاعتقال، حيث يتم تشكيلها وفق معايير الأمم المتحدة. وحسب مصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن هذه الآلية يمكنها القيام بزيارات مفاجئة لمراكز الاعتقال وإعداد تقارير حول التعذيب مشيرا إلى أن الدول التي اعتمدت هذه الآلية عرفت تخفيض ممارسات التعذيب بـ80 في المئة. كما يعتزم المغرب اعتماد كاميرات في مراكز الاعتقال لتسجيل اعترافات المتهمين المعتقلين بالصوت والصورة للتأكد من أن التصريحات تم الحصول عليها بطرق قانونية.

من جهة أخرى، سجل التقرير الأولي للفريق الأممي الذي أمضى 10 أيام في عدة مدن منها العيون، حول التحقق من ظاهرة الاعتقال التعسفي، قلقه بخصوص عدد من القضايا أبرزها سلبيات قانون الإرهاب حيث دعا الفريق إلى مراجعته في اتجاه تصحيحه وجعل الجرائم والاتهامات أكثر دقة، ووضع حد للتجاوزات التي رافقت تطبيقه.

كما انتقد اعتماد الاعترافات المسجلة لدى الشرطة والمدرك خلال المحاكمات، فضلا عن عدم التحقيق في ادعاءات استعمال التعذيب لانتزاع الاعترافات، وعدم تمكين المعتقلين في فترة الحراسة النظرية من الحصول على المساعدة القضائية.

ورد وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، في تصريح لـ«أخبار اليوم» على هذه السلبيات، بكون الحكومة مستعدة لمراجعة قانون الإرهاب، وقال «قانون الإرهاب سنتكون ضمن نصوص القانون الجنائي التي ستخضع للمراجعة الممكنة». وبخصوص اعتماد محاضر الشرطة في المحاكمات، أشار إلى أن الحوار الوطني حول إصلاح العدالة، أوصى باعتماد تسجيلات مرئية ومسموعة لاعترافات المعتقلين، وهو ما تتجه الحكومة لاعتماده. مضيفا أن التعذيب لم يعد ممارسة ممنهجة في المغرب، وإنما يرتبط بالحكامة الأمنية، على حد تعبيره. كما أوضح الوزير إلى أن الحكومة تنتظر تصديق البرلمان على البروتوكول الإضافي لاتفاقية مناهضة التعذيب من أجل خلق الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب.

وكان الفريق الأممي قد أشاد بتعاون السلطات المغربية في هذه الزيارة، وخاصة تسهيل وصول الفريق الأممي إلى مراكز الاعتقال والكوميساريات والسجون والتحدث بسرية مع المعتقلين، حيث التقى بقائمة طويلة من المسؤولين وهيئات المجتمع المدني والمحامين، وفي هذ السياق، قال السنغالي سو، إن الفريق تمكن من زيارة عدد من أقسام الشرطة بشكل مفاجيء مشيرا إلى أنه طلب في إحدى الكوميساريات من المسؤول أن يترك الفريق الأممي في لقاء منعزل مع المعتقلين وهو ما تمت الاستجابة له.

الفريق الأممي سجل أيضا بأن «جهودا بُذلت في مجال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المغرب ولمسنا ديناميكية في كل المستويات في المملكة»، وقال إن «جميع السلطات أظهرت نية إيجابية في الحفاظ على هذه المكتسبات لاجتثاث ظاهرة الاعتقال التعسفي»، وأضاف «لاحظنا جهودا جبارة بذلتها الحكومة لتجاوز ماضي الانتهاكات»، معتبرا أن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشكل تقدما على المستوى الوطني في مجال حقوق الإنسان»، وقال «نشجع الحكومة والمجتمع المدني على مواصلة العمل لتعزيز هذه المؤسسة ومدّاها بكل الإمكانات اللازمة للعمل».

تتويج تلاميذ بمراكش بجائزة «ناشئة الفكر الحقوقي»

تفوق الجنس الناعم على الذكور، في مسابقة «ناشئة الفكر الحقوقي»، بعد أن ضمنت أربع تلميذات من أصل الخمسة الفائزين، موقعهن على منصة التتويج. وبحضور عبد العظيم الكروج الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية، وإدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قامت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش بتوشيح بعض التلاميذ بجائزة «ناشئة الفكر الحقوقي».

همت الجوائز تلميذات وتلاميذ السنة الثانية باكالوريا، وذلك بغية التشجيع على القراءة، وتحريك العناية بها كحق وكسلوك وواجب، وكذا إنجاز مؤلف بعنوان «في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان».

واعتمدت التصفيات على ثلاث مراحل، انطلقت بانتقاء أولي شمل كل ثانوية على حدة، حيث أوكل لأساتذة مادة الفلسفة اقتراح سؤال الاختبار، ثم المرحلة الثانية على مستوى الإقليم الواحد مع توحيد السؤال وزمن المباراة، ثم مرحلة النهائيات على المستوى الجهوي تحت الإشراف المباشر لرئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وطاقم تربوي من أكاديمية مراكش.

حفل التتويج كان مناسبة لإبرام اتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، ومجلس المحاربين بالشقيقة ليبيا، تهدف إلى استفادة القطر الليبي من التجربة المغربية في مجال الإنصاف والمصالحة، مع استفادة بعض الأطر من بلد عمر المختار من تكوين بالمغرب الأقصى في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

إسماعيل أحريملة

المتوجون رفقة الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الوفد الأممي حول الاعتقال التعسفي يرصد إنجازات حقوق الإنسان ونواقصها بالمغرب

«عليكم أن تعلموا أن المغرب هو ثاني بلد مغاربي تزوره اللجنة، لم يتعرض عملنا لأي تدخل، كل السلطات كانت رهن إشاراتنا، قابلنا وزرنا كل ما نريد بكل حرية» هكذا رد الحاج مالك سو وهو قاض سنغالي من أعضاء لجنة العمل حول الاعتقال التعسفي، على تساؤلات تهم عمل اللجنة بالمغرب، في ندوة صحفية عقدها أعضاء الفريق بالرباط، واختلط فيها السؤال الصحفي بالموقف السياسي.

كان عضو اللجنة مالك سو صارما في تأطير الندوة الصحفية، دقيقا في معطياته وهو يسرد النتائج الأولية للزيارة التي قام بها أعضاء اللجنة للمغرب من 9 إلى 18 دجنبر الجاري، وتوقف باستمرار للتذكير بوظيفة اللجنة التي تقتصر على موضوع الاعتقال التعسفي.

التقرير الأولي أكد على عدد من المؤشرات الايجابية التي لمستها اللجنة بعد سلسلة من الزيارات الميدانية للسجون والمقرات الأمنية، وعدد من اللقاءات مع المعتقلين، ومختلف الهيآت السياسية والحقوقية، حيث توقف عضو اللجنة القاضي مالك ساو عند إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمصادقة على الدستور الجديد في يوليوز 2011 ، واعتبرهما من أوجه التقدم «الكبيرة وذات الدلالة» على طريق تعزيز حقوق الإنسان في المغرب.

وأشادت المجموعة، التي تباحثت خلال عشرة أيام مع مختلف مكونات المجتمع المغربي، من بينها السلطات العمومية، والبرلمانيون، وفعاليات من المجتمع المدني، وكذا بعض السجناء، بالجهود التي تبذلها السلطات المغربية في إطار تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد.

المسؤول الأممي اعتبر أن «هذه المظاهر الإيجابية تعززت من خلال العديد من مشاريع القوانين المتعلقة على الخصوص بالقانون الجنائي، والمسطرة الجنائية، وقضية الهجرة»، مشيدا

جانب من الندوة الصحفية حول الاعتقال التعسفي

بالدينامية التشريعية الكبيرة الجارية بالمغرب، وهي علامة إيجابية على أداء الحكومة، داعيا إلى تبني هذه الاقتراحات في أسرع وقت ممكن

ابتداء من تجربة هيأة الانصاف والمصالحة، ومرورا بالمكاسب الحقوقية المتتالية، وانتهاء بدستور 2011، ترى اللجنة في كل ذلك، تقدما لافتا في مجال حقوق الإنسان»، مؤكدة أن «جميع السلطات التي تم الالتقاء بها وكذا أعضاء بمجلس النواب من الأغلبية والمعارضة وهيأة المحامين، تعتبر أنه يشكل قاعدة أساسية لجميع أوجه التقدم الذي ستتحقق في المغرب».

الشق الثاني من التقرير ركز على الملاحظات السلبية التي سجلها الفريق، والتي كانت موضوع بحث خلال عمل اللجنة، منوها إلى أن السلطات الحكومية والهيآت، كانت متفهمة وصريحة في تعاملها مع هذه الملاحظات، ولم يجد مالك ساو أبلغ من تعبير رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، الذي قال: شعار سنة 2014 في المغرب سيكون هو «من أجل مغرب خال من التعذيب».

تعديل قانون الارهاب، ووضع حد للأخذ بالاعترافات التي تنتزعها الضابطة القضائية والتي قد تكون تحت التعذيب، والقلق من الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها المحكمة العسكرية الدائمة والتي يمكن ان تحاكم مدنيين في بعض الاحوال، والابقاء على المشتبه بهم قيد الاعتقال بدون ان يكون بامكانهم توكيل محام وكذلك سجن مهاجرين غير شرعيين، هي مجموع الملاحظات التي سترسلها اللجنة للحكومة في أبريل من هذه السنة، على أن يكون التقرير النهائي الذي سيرفع لمجلس حقوق الانسات في شتنبر القادم.

عضو لجنة العمل الشيلي روبرطو كاريطون ختم الندوة الصحفية، بتلميح قوي يرد على تساؤلات مصداقية عمل اللجنة، بالتذكير أن عمل اللجنة بالمغرب تم في ظل الشروط والمعايير الأممية التي تحدد مجال واليات عملها، التي لا تخضع للنقاش، مذكرا أن اللجنة ترفض زيارات سجون الولايات المتحدة، لسبب وحيد، هو سجن غوانتنامو، الذي تحاول استثناءه من الزيارات.

عبد الكبير اخشيشن

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

في تعزيز حقوق الإنسان بالمغرب

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ودستور 2011 من أوجه التقدم «الكبيرة وذات الدلالة»

أكد الرئيس المقرر لمجموعة العمل الأممية حول الاعتقال التعسفي الحاجي مالك ساو، أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمصادقة على الدستور الجديد في يوليوز 2011 من أوجه التقدم «الكبيرة وذات الدلالة» على طريق تعزيز حقوق الإنسان في المغرب. وأبرز ساو، خلال ندوة صحفية خصصت لاستعراض الملاحظات الأولية للمجموعة في ختام الزيارة التي قامت بها للمملكة (من 9 إلى 18 دجنبر الجاري)، أن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان يمثل تقدما كبيرا، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى فروعه في جميع الجهات حيث تم إحداث لجان جهوية تابعة للمجلس».

ودعا ساو، في هذا الإطار، الحكومة والمجتمع المدني إلى مواصلة الالتزام لفائدة تعزيز هذه الهيئة، من أجل منحها جميع الوسائل الضرورية لاشتغالها.

من جهة أخرى، قال المسؤول الأممي إن «دستور 2011 يمكن اعتباره أيضا تقدما لافتا في مجال حقوق الإنسان»، مؤكدا أن «جميع السلطات التي تم الالتقاء بها، وكذا أعضاء بمجلس النواب من الأغلبية والمعارضة، تعتبر أنه يشكل قاعدة أساسية لجميع أوجه التقدم الذي ستتحقق في المغرب».

وأشار ساو إلى أن هذا الشعور «يتقاسمه أيضا أغلبية المغاربة الذين التقينا بهم في جميع مناطق البلاد التي قمنا بزيارتها».

وأوضح المسؤول الأممي أن «هذه المظاهر الإيجابية تعززت من خلال العديد من مشاريع القوانين المتعلقة على الخصوص بالقانون الجنائي، والمسطرة الجنائية، وقضية الهجرة»، مشيدا في هذا الصدد ب «الحركية التشريعية الكبيرة الجارية»، والتي تشيد من خلالها المجموعة بالحكومة، داعيا إلى تبني هذه الاقتراحات في أسرع وقت ممكن.

وأشادت المجموعة، التي تباحثت خلال عشرة أيام مع مختلف مكونات المجتمع المغربي، من بينها السلطات العمومية، والبرلمانيون، وفعاليات من المجتمع المدني، وكذا بعض السجناء، بالجهود التي تبذلها السلطات المغربية في إطار تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد.

يذكر أن الزيارة التي قامت بها المجموعة الأممية للمغرب بدعوة من الحكومة المغربية، تندرج في إطار انفتاح المغرب وتفاعله مع آليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخياره الاستراتيجي الذي لا رجعة فيه في هذا المجال.

كما تروم إطلاع خبراء المجموعة على مختلف الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجالات العدالة وحقوق الإنسان، لاسيما في ما يتعلق بالاعتقال التعسفي.

2/7982

دورة تكوينية لقضاة ورجال السلطة حول حقوق الانسان بخريبكة

6/29/145

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة، يوم الجمعة المقبل بمدينة خريبكة، بدعم من مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط، دورة تكوينية في موضوع «المقاربة الحقوقية والتدبير الإيجابي للنزاعات» لفائدة المكلفين بإنفاذ القوانين.

وذكر بلاغ للجهة المنظمة أن هذه الدورة التكوينية، التي تستهدف عددا من القضاة والمحامين ورجال السلطة وعناصر الأمن والدرك الملكي ومفتشي الشغل ومسؤولي المؤسسات السجنية، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، تتوخى إشاعة قيم وثقافة حقوق الإنسان وتقوية قدرات الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين في المجال.

كما يدخل هذه النشاط في إطار تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي المرتكزة على محاور ثلاثة هي : التربية والتكوين والتحسيس.

ويشتمل برنامج هذه الدورة التكوينية على محورين يتناول الأول «التحسيس بالمواثيق والعهود والآليات الدولية لحقوق الإنسان»، فيما يهم المحور الثاني التكوين في مجال «التدبير الإيجابي للنزاعات من منظور حقوق الإنسان»، «المقاربة الحقوقية والتنمية المحلية» و«المساواة بين الجنسين من خلال اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والآليات الدولية المرافقة».

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

مجموعة العمل الأممية حول الإعتقال التعسفي تؤكد ارتقاء المغرب في الحقوق

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ودستور 2011 من أوجه التقدم "الكبيرة وذات الدلالة" في تعزيز حقوق الإنسان بالمغرب

من الندوة الصحفية لمجموعة العمل الأممية

أكد الرئيس المقرر لمجموعة العمل الأممية حول الاعتقال التعسفي السيد الحاجي مالك ساو، أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمصادقة على الدستور الجديد في يوليوز 2011 من أوجه التقدم "الكبيرة وذات الدلالة" على طريق تعزيز حقوق الإنسان في المغرب.

وأبرز السيد ساو، خلال ندوة صحفية خصصت لاستعراض الملاحظات الأولية للمجموعة في ختام الزيارة التي قامت بها للمملكة (من 9 إلى 18 دجنبر الجاري)، أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان يمثل تقدما كبيرا، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى فروعه في جميع الجهات حيث تم إحداث لجان جهوية تابعة للمجلس".

ودعا السيد ساو، في هذا الإطار، الحكومة والمجتمع المدني إلى مواصلة الالتزام لفائدة تعزيز هذه الهيئة، من أجل منحها جميع الوسائل الضرورية لاشتغالها.

من جهة أخرى، قال المسؤول الأممي إن "دستور 2011 يمكن اعتباره أيضا تقدما لافتا في مجال حقوق الإنسان"، مؤكدا أن "جميع السلطات التي تم الالتقاء بها، وكذا أعضاء بمجلس النواب من الأغلبية والمعارضة، تعتبر أنه يشكل قاعدة أساسية لجميع أوجه التقدم الذي ستتحقق في المغرب".

وأشار ساو إلى أن هذا الشعور "يتقاسمه أيضا أغلبية المغاربة الذين التقينا بهم في جميع مناطق البلاد التي قمنا بزيارتها".

وأوضح المسؤول الأممي أن "هذه المظاهر الإيجابية تعززت من خلال العديد من مشاريع القوانين المتعلقة على الخصوص بالقانون الجنائي، والسطرة الجنائية، وقضية الهجرة"، مشيدا في هذا الصدد ب "الحركية التشريعية الكبيرة الجارية"، والتي تشيد من خلالها المجموعة بالحكومة، داعيا إلى تبني هذه الاقتراحات في أسرع وقت ممكن.

وأشادت المجموعة، التي تباحثت خلال عشرة أيام مع مختلف مكونات المجتمع المغربي، من بينها السلطات العمومية، والبرلمانيون، وفعاليات من المجتمع المدني، وكذا بعض السجناء، بالجهود التي تبذلها السلطات المغربية في إطار تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد.

يذكر أن الزيارة التي قامت بها المجموعة الأممية للمغرب بدعوة من الحكومة المغربية، تندرج في إطار انفتاح المغرب وتفاعله مع آليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخياره الاستراتيجي الذي لا رجعة فيه في هذا المجال.

كما تروم إطلاع خبراء المجموعة على مختلف الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجالات العدالة وحقوق الإنسان، لاسيما في ما يتعلق بالاعتقال التعسفي.

3/2965

المغربية الصحراء

مجموعة العمل الأممية حول الاعتقال التعسفي تشيد بالجهود التي يبذلها المغرب لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

2/8656

■ الرباط (و م ع) – أشادت مجموعة العمل الأممية حول الاعتقال التعسفي، التي قامت بزيارة من عشرة أيام للمغرب بدعوة من الحكومة، أول أمس الأربعاء، بالرباط، بالجهود المبذولة من طرف السلطات المغربية في إطار سعيها لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بمجموع البلاد.

وقال الرئيس المقرر لمجموعة العمل، الحاجي مالك ساو، خلال ندوة صحفية خصصت لاستعراض الملاحظات الأولية للمجموعة، في ختام الزيارة التي قامت بها للمملكة من 9 إلى 18 دجنبر الجاري، "تمكنا من الوقوف على مجموعة من الجهود المبذولة في إطار السعي لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالمغرب".

وأشار المسؤول الأممي إلى "وجود دينامية في هذا الإطار حيثما حلت المجموعة، ولدى المستويات العليا بالمملكة"، مضيفا أن "جميع السلطات التي تم الالتقاء بها خلال هذه الزيارة عبرت، دون تحفظ، عن عزمها على ضمان استدامة هذا المسلسل".

في هذا الصدد، حرص ساو على تقديم شكر مجموعة العمل للسلطات المغربية على التعاون الذي لمسته خلال هذه الزيارة، "سيما في ما يتعلق بالولوج غير المقيد لجميع أماكن سلب الحرية"، وكذا امتنانها لنزلاء هذه الأماكن الذين تحدثت إليهم "في سرية تامة".

وأضاف ساو أن المجموعة تمكنت من عقد لقاءات وإجراء حوارات مثمرة للغاية مع كافة مكونات المجتمع المغربي المعنية بهذا المجال.

وأوضح أن المجموعة الأممية تباحثت مع السلطات العمومية والبرلمانية، والسلطات القضائية، وفعاليات المجتمع المدني، وأعضاء هيئات المحامين، وقال "لقد قمنا، أيضا، بزيارة نزلاء مجموعة من السجون، وكذا العديد من مخافر الشرطة والدرك"، بمختلف جهات المملكة.

وبعد الإشادة بـ"المجهودات المهمة والحاسمة المبذولة من طرف السلطات المغربية بهدف مواجهة ماض مطبوع ببعض انتهاكات حقوق الإنسان"، ذكر ساو بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، التي كانت مهمتها تتمثل في التحقيق حول انتهاكات الماضي وتعويض الضحايا.

كما قامت المجموعة الأممية، حسب ساو، بإجراء مباحثات مع مسؤولين بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه بمختلف الجهات التي تمت زيارتها، موضحا أن أعضاء المجموعة حلوا بالعيون، حيث التقوا بمختلف السلطات القضائية والإدارية.

وأكد المسؤول الأممي أن المجموعة تمكنت من إجراء "زيارات غير مبرمجة لبعض أماكن سلب الحرية"، معتبرا أن هذه "المعطيات الإيجابية ينبغي أن تحسب للحكومة". وبعد تأكيده على أن هذه الملاحظات الأولية لا تشكل تقرير مجموعة العمل الأممية، أوضح ساو أنه سيتم تقديم تقرير أولي أمام مجلس حقوق الإنسان خلال دورته لفترة أبريل – ماي.

وسيتم، حسب المسؤول، إرسال التقرير للحكومة المغربية من أجل إدخال الملاحظات التي ستعمل مجموعة العمل على أساسها بإعداد تقرير نهائي سيتم عرضه أمام مجلس حقوق الإنسان في شتنبر 2014، قبل منح المغرب أجل سنتين للقيام بعملية الملاءمة مع توصيات المجموعة. يذكر أن الزيارة التي قامت بها المجموعة الأممية للمغرب بدعوة من الحكومة المغربية، تندرج في إطار انفتاح المغرب وتفاعله مع آليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخياره الاستراتيجي الذي لا رجعة فيه في هذا المجال. كما تروم إطلاع خبراء المجموعة على مختلف الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجالات العدالة وحقوق الإنسان، سيما في ما يتعلق بالاعتقال التعسفي ●

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

■ تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة، يوم الجمعة المقبل بمدينة خريبكة، بدعم من مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط، دورة تكوينية في موضوع "المقاربة الحقوقية والتدبير الإيجابي للنزاعات" لفائدة المكلفين بإنفاذ القوانين.

وذكر بلاغ للجهة المنظمة أن هذه الدورة التكوينية، التي تستهدف عددا من القضاة والمحامين ورجال السلطة وعناصر الأمن والدرك الملكي ومفتشي الشغل ومسؤولي المؤسسات السجنية، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، تتوخى إشاعة قيم وثقافة حقوق الإنسان وتقوية قدرات الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين في المجال.

كما يدخل هذه النشاط في إطار تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي المرتكزة على محاور ثلاثة هي : التربية والتكوين والتحسيس..

ويشتمل برنامج هذه الدورة التكوينية على محورين يتناول الأول "التحسيس بالمواثيق والعهود والآليات الدولية لحقوق الإنسان"، فيما يهم المحور الثاني التكوين في مجال "التدبير الإيجابي للنزاعات من منظور حقوق الإنسان"، "المقاربة الحقوقية والتنمية المحلية" و"المساواة بين الجنسين من خلال اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والآليات الدولية المرافقة".

4/4714

الوضع المتقدم مع الاتحاد الاروبي

انعقد مؤخرا المجلس المشترك بين المغرب والاتحاد الأوربي، يوم الاثنين 16 دجنبر 2013. وتم الاتفاق على برنامج عمل جديد للوضع المتقدم . والذي يتضمن الأولويات والتعاقدات والشراكات بين الطرفين. والتي ستستمر إلى أفق 2017. ومن المؤشرات المعتمدة في هذا المجال: حقوق الإنسان، دولة الحق والقانون، السياسة الديمقراطية، النمو الاقتصادي، التماسك الاجتماعي، التشغيل، والتقليص من الفقر والهشاشة، والحفاظ وحماية البيئة، في إطار بناء تنمية مستدامة تركز على أقطاب ثلاثة: الاقتصاد، الاجتماع، البيئة...

لقد شكل الملتقى الحادي عشر بين الطرفين محطة من أجل تقويم المراحل السابقة بكل شفافية وموضوعية، في سياق عربي غير مستقر في مجموعة من الدول، ومعالم أزمة اقتصادية عالمية، أثرت على المالية الدولية، والاقتصاد العالمي.

واعتمادا على السياق الجديد، لم يعد التقويم جزئيا، بل أصبح يتخذ البعد السياسي الاستراتيجي، للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، والشراكات والتعاون بين الطرفين. هذا ما سيعطي انطلاقة جديدة لهذه العلاقات النوعية، والإضافية.

وفي هذا الإطار فالمنتظم الأوربي واجب عليه أن يولي الاهتمام بالمغرب الذي يعتبر شريكا استراتيجيا لأوربا، وإعطاء مفهوم الجوار الدلالة التي يحملها. إن تطوير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقطاعية والإنسانية يتطلب الإرادة القوية من قبل الطرفين خاصة الاتحاد الأوربي، التي في صالح المغرب وفي صالحه أن يساعده على تحديث مساره التنموي، لأنه اختيار استراتيجي. سيلعب أدوار على المستوى الإفريقي والمتوسطي.والعالمي، ويساير المغرب في الأوراش الإصلاحية التي شرع فيها مركزا على الاستقرار والأمن والتنوع.

خاصة على المستوى الحقوقي، وبناء دولة الحق والقانون، وإنجاح الاختيار الديمقراطي. والملاحظ أن الاتحاد ثمن الخطوات التي قام بها المغرب منذ هذا التعاقد، الذي هم الوضع المتقدم، الذي لولا الثقة ما كان المغرب أن يحصل عليه مما سيفتح آفاقا على جميع المستويات، مما يحتم علينا التعامل الإيجابي، مع مقتضياته. عن طريق العمل المندمج، والمتكامل. والمقاربة التشاركية، وربط المسؤولية بالمحاسبة وهذا مؤشر لنتائج إصلاح العدالة، وبناء منظومة الحكامة على جميع المستويات..

وهذا ما يعطي للتقويم بعده الايجابي، خاصة من قبل اتحاد خبر الديمقراطية، والحكامة، وحقوق الإنسان والتنمية ..

وفي هذا الإطار يجب أن نستحضر التبادل الحر، ومن الواجب أن يضع المغرب استراتيجية من أجل الاستفادة من التبادل الحر الذي وقعه مع مجموعة من الدول. حتى لاتبق حبرا على ورق. ونظرا لهذا التقويم فقد قرر الاتحاد الأوربي تسهيل الحصول على التأشيرة من أجل دعم التقارب وتبادل الزيارات من أجل مضاعفة فرص النجاح لهذه العلاقة. إضافة إلى ذلك نستحضر الاستقرار والأمن والانفتاح الذي يتميز به المغرب، مما فتح حدوده للاستثمارات الدولية والإقليمية.

ومن أجل تكريس الدعم على جميع المستويات يلزم تعزيز الثقة بين الطرفين. وتفعيل النفعية بين كل المكونات. إن الشراكة مع الاتحاد الأوربي اختيار طوعي، يعبر على الإرادة للمغرب من أجل تطوير نفسه وإنجاح مشاريعه الإصلاحية، بغية الوصول إلى مستوى الدول المتقدمة.

وعلى مستوى قضيتنا الوطنية، فإن الاتحاد الأوربي يدعو إلى حل سياسي، عادل ومتوافق عليه وذي مصداقية وجدية، وله قابلية للتطبيق. وهذا متناغم مع الموقف المغربي الذي طرح مشروع الحكم الذاتي. الذي يتصف بهذه الصفات، عكس مشاريع الخصوم التي تعتبر غير قابلة للتطبيق. متمنين تعاون الجميع مع المبعوث الأممي من أجل الوصول إلى هذا الحل. وهذا يتطلب التواضع وتوظيف العقل وتغليب المصلحة التي ستعود على المنطقة بالنفع العام.

وقد بذل المغرب مجهودات كبيرة في المجال الحقوقي خاصة ما يقوم به **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**. والمغرب مفتوح لجميع الهيآت الحقوقية العالمية من أجل الاطلاع على الوضع عن كثب. عكس الفريق الآخر الذي جعل مخيم تندوف مخيما مغلقا يعرف كل أشكال الاضطهاد. دون السماح حتى بإحصاء المواطنين المحتجزين، رغم الانتفاضات الداخلية التواقة للتحرر.

وكون البرلمان الأوربي، صوت مؤخرا على بروتوكول الصيد البحري، ب310صوت ضد 204 وامتناع 49 صوتا. فإن المغرب يحضى بالثقة من قبل المنظمات والدول نظرا للمشروعية التي يتصف بها خاصة بعد اجتياز الربيع الديمقراطي بتوافق وطني قل نظيره.

كل هذا يجب أن يكون محفزا لنا جميعا من أجل التعاون على إتمام المشاريع الإصلاحية الجوهرية، حتى نبني دولة الحق والقانون ودمقرطة الدولة والمجتمع ورسم معالم التداول السلمي على السلطة في إطار ثوابت الأمة الجامعة: الدين الإسلامي والوحدة الوطنية والملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي. نتمنى أن نكون في مستوى هذه التطلعات...

الصبار يستقبل القيادي السابق في حركة الشبيبة الإسلامية ولد الحبيب. "كود" تكشف ما دار بينهما وهذا هو التعويض المادي الذي حصل عليه ولد الحبيب

علمت "كود" أن محمد الصبار، الأمين العام **للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، استقبل، بداية الأسبوع، في الرباط، ولد الحبيب، القيادي السابق في حركة الشبيبة الإسلامية، الذي عاد، قبل أيام، إلى أرض الوطن.

وذكرت مصادر مقربة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لـ "كود"، أن "الاستقبال كان حميميا، وتخلله تقديم الصبار شبه اعتذار على عدم استقبال ممثلين من المجلس لولد الحبيب، لدى دخول إلى المغرب عبر ميناء طنجة،"، حيث جرى اقتياده إلى ولاية الأمن وإخضاعه لإجراءات بحثية.

وأوضحت المصادر أن "مفاجأة مهمة عرفها اللقاء تمثلت في منح ولد الحبيب مقررا تحكيميا صادرا عن هيئة الإنصاف والمصالحة يعترفون فيه بوقوع تجاوزات في حقه، وأيضا تعويضا ماديا حدد في 10 ملايين سنتيم".

وكان ولد الحبيب تقدم، في سنة 2004، من منفاه بطلب من أجل الحصول على تعويض وجبر الضرر، في إطار هيئة الإنصاف والمصالحة.

http://www.goud.ma/%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9_a39100.html

اليزمي: ورش حقوق الإنسان بالمغرب لا متناه

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أمس الأربعاء بالرباط، أن حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في المغرب «ورش مستمر لامتناه»، مشرا إلى أن «بلادنا حققت العديد من المنجزات، وأن الأمر يتطلب مزيدا من التعبئة من أجل تعزيزه ومواجهة التحديات المطروحة أمامه».

وأوضح اليزمي، في مداخلة خلال لقاء نظمته المدرسة الوطنية للإدارة حول موضوع "المغرب وحقوق الإنسان"، أن المغرب انخرط في مسلسل الإصلاحات وورش "تعزيز وحماية حقوق الإنسان قبل الربيع العربي، وهو مستمر في تفعيل هذا الورش "الضخم وغير المتناهي".

وتوقف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عند عدد من المؤشرات التي تؤكد هذا المعطى، والتي تتمثل في إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تروم القضاء على الفقر، ومسلسل الجهوية الموسعة، وبلورة نصوص وأرضيات في مجال حقوق الإنسان، من قبيل خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان التي قال إن "الوقت قد حان لتصادق الحكومة عليها".

كما تتمثل هذه المؤشرات، حسب اليزمي، في إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومؤسسة الوسيط والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، موضحا أنها كلها مؤسسات تم إعداد النصوص المرتبطة بها قبل سنة 2011، علاوة على الخطاب الملكي ل 9 مارس 2011 وما تلاه من تعديل ومصادقة على الدستور الجديد الذي تضمن العديد من المقتضيات المرتبطة بحقوق الإنسان.

وأشار إدريس اليزمي إلى ثلاث محطات كبرى عرفها المغرب في مجال حقوق الإنسان منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، تتمثل أولاها في إصلاح مدونة الأسرة الذي أثار في حينه نقاشا مجتمعيا قويا أبرز استعداد المجتمع للديمقراطية.

وتتمثل المحطة الثانية، حسب المتحدث، في الخطاب الملكي في أجدير 2001، وما تلاه من إحداث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وإجراءات للنهوض باللغة الأمازيغية (التدريس والترسيم في الدستور الجديد)، معتبرا أن ما تحقق في هذا المجال ينم عن "تدبير سلمي للتعددية الثقافية" التي يزخر بها المغرب.

أما المحطة الثالثة، فتتمثل في إحداث هيأة الإنصاف والمصالحة التي تكرس "التجربة الرائدة للمغرب في مجال العدالة الانتقالية"، والتي أضحت محط اهتمام العديد من الدول الراغبة في مباشرة هذا النوع من المسلسلات الانتقالية.

وبخصوص التحديات المطروحة أمام ورش النهوض بحقوق الإنسان بالمملكة، أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الأمر يتعلق بالتحدي التشريعي، وخاصة في ما يتعلق بإصدار القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور، ولاسيما منها ذات الصلة بمجالات لها علاقة بحقوق الإنسان.

وتهم هذه التحديات أيضا توسيع الممارسة الاتفاقية للمغرب، من خلال تفعيل مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة، وملاءمة القوانين الداخلية مع التشريعات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

كما توقف اليزمي عند تحد رابع يتمثل في ما أسماه وجود "أزمة مواطنة" تتطلب التأمل والتحرك لمعالجتها، مشيرا في هذا الصدد إلى عدد من المظاهر التي تعكس هذه الأزمة من قبيل "غياب التسجيل في اللوائح الانتخابية" و"الفتور" الحاصل من حيث الانخراط في الأحزاب السياسية والنقابات.

http://www.alraiy.com/index.php/communaute/article/6099.html

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالمغرب سنة 2014: اعتراف منطقي بريادة التجربة الحقوقية المغربية

لم تكن التجربة الحقوقية المغربية والمنجزات التي حققتها المملكة في هذا المجال لتمر، في الكثير من المناسبات، دون أن تثير تقدير واهتمام العديد من البلدان والهيئات والفاعلين الدوليين في مجال حقوق الإنسان، بالنظر إلى تميزها وجرأتها على المستويين الدولي والإقليمي.

ويبدو بديهيا، من هذا المنطلق، أن وقع الاختيار على المغرب، مؤخرا بالعاصمة البرازيلية، التي احتضنت الدورة الأولى للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمشاركة وفد مغربي هام، لاستضافة النسخة الثانية لهذا الملتقى الدولي أواخر سنة 2014 المقبلة، وهو ما شكل بالنسبة للمتتبعين اعترافا واضحا وبديهيا بالمسار الحقوقي الذي انخرط فيه المغرب منذ سنوات وبالتجربة الحقوقية المغربية ككل، لاسيما في أبعادها الإنسانية والاجتماعية والسياسية.

فقد وصف الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أحمد حرزني، اختيار المغرب لتنظيم النسخة المقبلة من المنتدى العالمي ب"الاعتراف المنطقي والطبيعي" بتجربة المغرب في المجال الحقوقي وفرادتها ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، بل وعلى المستوى الدولي أيضا، لاسيما في ظل محدودية عدد التجارب الدولية في مجال العدالة الانتقالية.

وأبرز حرزني، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن المغرب كان سباقا في مجال العدالة الانتقالية، بفضل التقاء إرادة السلطات العليا في البلاد في شخص جلالة الملك محمد السادس من جهة، وإرادة الأحزاب السياسية والقوى الحية بالبلاد من جهة أخرى، حول ضرورة الانخراط في مسلسل للإنصاف والمصالحة، مشددا على أن تكريس هذين المبدأين والتكامل بينهما وممارستهما على أرض الواقع أعطى للمغرب نوعا من الريادة وجعله نموذجا في هذا المجال، وهذا ما يفسر أيضا اختيار المملكة لتنظيم الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

واعتبر الناشط الحقوقي أن الرهان الذي ينتظر المغرب خلال هذا اللقاء ،هو أن يعمل على توسيع دائرة المشاركة في المنتدى، من خلال العمل، إلى جانب الفاعلين البرازيليين والأرجنتينيين الذين برز دورهم في تنظيم المنتدى الأول، على ضمان مشاركة كافة التجارب التي حصلت على نوع من التقدير على المستوى العالمي في هذا المجال، من بينها تجربتي جنوب إفريقيا والشيلي.

كما أكد على ضرورة العمل على توسيع دائرة المشاركة لتشمل عددا من البلدان التي لا زالت متحفظة حتى الآن ،حيال خطاب حقوق الإنسان، معتبرا أن تحقيق هذا الهدف سيشكل قيمة مضافة فعلية ،تكرس مبدأ كونية حقوق الإنسان وقدرة دول الجنوب بصفة خاصة على تملك مقاربة حقوق الإنسان.

وقال إن تجربة الإنصاف والمصالحة، التي ركزت بالخصوص على التعويض المادي والمعنوي، الفعلي للأفراد والجماعات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، هي تجربة متميزة على الصعيد الدولي لا تضاهى فحسب، بل تتفوق على العديد من التجارب الدولية من حيث المنجزات التي حققتها، مذكرا بأن العديد من شركاء المغرب اطلعوا عليها عن كتب في مناسبات عدة، ومن ثمة كان طبيعيا أن يتسلم المغرب مشعل تنظيم النسخة المقبلة من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

ومن جانبه، اعتبر الناشط المدني وعضو **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، عبد القادر أزريع، في حديث مماثل، أن اختيار المغرب لتنظيم المنتدى العالمي القادم يدل على تقدم الإستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان والجهود المبذولة لتقوية الدينامية الحقوقية والنفس الديمقراطي بالمغرب.

واعتبر أن المنتدى، الذي سيكون فضاء لاستعراض التجربة المغربية وإثرائها بتجارب دولية أخرى، سيعطي الفرصة للآليات الدولية وآليات الأمم المتحدة ولكل الفاعلين الحقوقيين الآخرين للاقتراب من هذه التجربة ومن تملكها، وكذا إبداء ملاحظاتهم بشأنها ،لأن المسار الحقوقي مسار متطور ومتجدد بطبيعته.

وشدد على أنه يتعين خلال هذا اللقاء الدولي ليس استعراض التجربة المغربية فحسب، بل التفكير في طريقة أخرى لتقديمها بالانتقال بها من مستوى الاشتغال اليومي التدبيري وصياغة التقارير إلى مستوى التأطير النظري والفكري لها، بخصوصياتها وبعدها الكوني، من خلال العمل على إدخالها مراكز البحث والجامعات والأكاديميات لتصبح مادة مرجعية في مجال التعاطي مع العدالة الانتقالية، مشيرا إلى أن المنتدى سيكون فضاء للتواصل مع العديد من الباحثين والأكاديميين والخبراء، وهو ما من شأنه المساهمة في تحقيق هذا المبتغى.

وأشار إلى أن ترشيح المغرب لاستضافة الدورة الثانية لهذا المنتدى يصب في اتجاه السعي لبناء المستقبل الحقوقي المغربي والمساهمة، ليس فقط في تبني الاتفاقيات وإجراء التحقيقات في المجال الحقوقي، بل أيضا في خلق آلية وبنية حقوقية جديدة.

وأضاف، من جانب آخر، أنه إثر ما أسفر عنه الربيع العربي من تحولات وتطورات في تونس ومصر وسورية واليمن وليبيا، بالإضافة إلى مالي، استقبل المجلس الوطني لحقوق الانسان على سبيل المثال لا الحصر وفودا من كافة هذه البلدان، كلها ترغب في الاطلاع على تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب وآلياتها وآفاقها الدستورية والتشريعية، معتبرا أن المنتدى القادم سيمكن من التفاعل مع هذا الاهتمام والطلب على التجربة الحقوقية المغربية، وبالتالي المساهمة في دعم التجربة الانتقالية العربية والإفريقية.

وخلص عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالمغرب السنة المقبلة رسالة تاريخية كبيرة تجاه المنطقة المغاربية والعربية والإفريقية على الخصوص، وتجاه تطوير الفكر الحقوقي في دول الجنوب وبناء آلية جديدة داعمة لكونية حقوق الإنسان.

ويبقى اختيار المغرب لتنظيم هذا المنتدى بمثابة شهادة إضافية ،تعزز الثقة التي ما فتئ المغرب يحظى بها في العديد من الملتقيات والمحافل الدولية، اعترافا بالجهود التي بذلتها وتبذلها المملكة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، من أجل بناء مغرب ديموقراطي ،يجعل الإنسان هدفا أسمى للتنمية والتطور في مختلف المجالات.

http://chaabpress.com/%D8%B4%D8%B9%D8%A8%20%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B3/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/20189/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%20%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%20%D8%B3%D9%86%D8%A9%202014%20%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81%20%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D9%8A%20%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.html

Les catégories d'étrangers concernés par l'opération de régularisation

3/7057

Conformément aux hautes orientations Royales, relatives à la mise en œuvre d'une nouvelle politique migratoire, une opération exceptionnelle de régularisation de la situation administrative des étrangers en situation de séjour irrégulier au Royaume sera effectuée du 02 janvier au 31 décembre 2014.

Une circulaire conjointe du ministre de l'Intérieur et du ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration fixant les critères d'éligibilité pour chacune des catégories d'immigrés irréguliers concernés par cette opération, la constitution des dossiers des demandes de régularisation, les organes chargés du traitement des demandes des postulants et la procédure à suivre à cette fin, a été signée à cet effet.

L'opération de régularisation concernera les catégories d'étrangers suivants :

- des étrangers conjoints de ressortissants marocains ;
- des étrangers conjoints d'autres étrangers en résidence régulière au Maroc;
- des enfants issus des deux cas susvisés ;
- des étrangers disposant de contrats de travail effectifs;
- des étrangers justifiant de 5 ans de résidence continue au Maroc.
- des étrangers atteints de maladies graves.

Les dossiers des demandes de régularisation sont déposés au niveau du « bureau des étrangers » qui sera ouvert au niveau de chaque préfecture et province.

Les demandes de régularisation sont examinées par une commission qui se réunit d'une façon régulière ; elle formule, dans un délai ne dépassant pas deux mois à compter de la date du dépôt de dossier, son avis motivé quant à la suite à réserver à la demande de régularisation (avis favorable ou défavorable).

Les demandes ayant fait l'objet d'un avis défavorable sont adressées à la Commission nationale de recours. Elles font également l'objet d'écrits adressés aux postulants concernés pour leur signifier cette position, en les informant de la possibilité de formuler, s'ils le souhaitaient, des recours auprès de la Commission nationale de recours.

La Commission nationale de recours décide en dernier ressort de la suite à donner aux demandes au sujet desquelles les commissions locales ont formulé un avis défavorable et des recours qui lui sont directement adressés par les postulants.

La Direction générale de la sûreté nationale établit des cartes d'immatriculation, d'une durée de validité d'une année, au profit des bénéficiaires dont les demandes ont reçu une suite favorable de la part des commissions siégeant aux bureaux des étrangers ou de la Commission nationale de recours.

Pour le bon déroulement de cette opération de régularisation, les demandes doivent comporter les documents suivants :

a) Une demande dûment signée par le postulant portant sa photo selon un imprimé.

b) Une pièce justifiant l'identité et la nationalité du postulant (de préférence un document de voyage reconnu par l'Etat marocain).

c) Une pièce justifiant l'entrée ou le séjour au Maroc :

c.1) Pour les postulants entrés légalement au Royaume : fournir une copie de la page du document de voyage comportant le cachet du poste-frontière marocain ;

Le retrait du titre de séjour doit être effectué par le postulant auprès du bureau des étrangers.

EL ASSIMA Post
العاصمة

قال **إدريس اليزمي** رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس (الخميس) في الرباط، إن التجارب المقارنة، ومن ضمنها التجربة المغربية، أثبتت أن فرص نجاح مسارات العدالة الانتقالية تتوقف إلى حد كبير على هندسة وطريقة إعداد النصوص القانونية المؤطرة لها ومدى تطابقها مع المبادئ والمكونات والأهداف الأساسية للعدالة الانتقالية، مشددا على أن هذه الأخيرة "ليست شكلا خفيفا من الإنصاف القضائي، وإنما هي شكل يتكامل مع العدالة القضائية في إطار منظور يستهدف البحث عن الحقيقة وجبر الضرر والمصالحة وتحقيق ضمانات عدم التكرار.

GT13

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير: قافلة حقوق الإنسان تحط الرحال بإقليم طاطا أيام 20 و21 و 22 دجنبر 2013

.تحط قافلة "حقوق الإنسان" التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، أيام 20 و21 و22 دجنبر 2013، بإقليم طاطا
مهمتنا"، تنظيم عدة أنشطة منها تنظيم ندوة حول" ...ويشمل برنامج القافلة التي تم إطلاقها في أبريل 2013 تحت شعار " حقوق الإنسان ...حماية...نهوض...إثراء جبر الضرر الجماعي" وإقامة خيمة لحقوق الإنسان بالإضافة إلى لقاء تواصلي مع هيئات وفعاليات المجتمع المدني وعرض شريط سينمائي عن ماضي الانتهاكات بدار الطالبة .بطاطا المركز
كما يضم البرنامج تنظيم ندوة حول" المرأة والحق في التنمية" ولقاء تواصلي مع المصالح الخارجية لإقليم طاطا فضلا عن توقيع شراكة بين اللجنة الجهوية والمجلس البلدي .لطاطا
من جهة أخرى، سيتم في إطار القافلة، يوم السبت 21 دجنبر 2013 بطاطا، انعقاد الدورة العادية السادسة للجنة الجهوية وهي المرة الأولى التي تعقد فيها اللجنة إحدى .دوراتها خارج أكادير وذلك تعزيزا لمنطق القرب في تدبير حقوق الإنسان بالجهة
ويأتي تنظيم القافلة في إطار إعمال اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال حماية حقوق الإنسان وإشاعة الثقافة المرتبطة بها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة في مجالات التربية والتعليم والتكوين والإعلام والتحسيس وذلك تفعيلا للأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان ولفلسفة اشتغال المؤسسة المبنية على استراتيجية .القرب والمشاركة
وتهدف هذه القافلة إلى التعريف بدور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وتعبئة الفاعلين والشركاء المحليين من أجل توطين ثقافة حقوق الإنسان محليا من خلال تنفيذ البرامج ذات .الصلة بالحماية والنهوض والإثراء
كما تسعى إلى تعزيز التواصل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال التعريف بدوره ودور لجانه الجهوية في الوساطة بين المجتمع والإدارة وترمي القافلة أيضا إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع المجتمع المدني من خلال تعبئة الخبرات والشخصيات العمومية والفعاليات المحلية لتأصيل ثقافة وفكر حقوق الإنسان في جميع مستويات التعليم وخاصة .الجامعي وتيسير وتطوير البحث العلمي في المجال بالإضافة إلى تقوية قدرات وسائل الإعلام في مجال الرصد والتتبع
.وقد أعطيت الانطلاقة للقافلة في 27 أبريل2013 بأكادير وتوقفت في كل من تيزنت وتارودانت واشتوكة ايت باها

http://alwassitpress.com/15201.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ودستور 2011 من أوجه التقدم "الكبيرة" في تعزيز حقوق الإنسان بالمغرب

أكد الرئيس المقرر لمجموعة العمل الأممية حول الاعتقال التعسفي الحاجي مالك ساو، أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمصادقة على الدستور الجديد في يوليوز 2011 من أوجه التقدم "الكبيرة وذات الدلالة" على طريق تعزيز حقوق الإنسان في المغرب.

وأبرز ساو، خلال ندوة صحفية خصصت لاستعراض الملاحظات الأولية للمجموعة في ختام الزيارة التي قامت بها للمملكة (من 9 إلى 18 دجنبر الجاري)، أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان يمثل تقدما كبيرا، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى فروعه في جميع الجهات حيث تم إحداث لجان جهوية تابعة للمجلس".

ودعا ساو، في هذا الإطار، الحكومة والمجتمع المدني إلى مواصلة الالتزام لفائدة تعزيز هذه الهيئة، من أجل منحها جميع الوسائل الضرورية لاشتغالها.

من جهة أخرى، قال المسؤول الأممي إن "دستور 2011 يمكن اعتباره أيضا تقدما لافتا في مجال حقوق الإنسان"، مؤكدا أن "جميع السلطات التي تم الالتقاء بها، وكذا أعضاء بمجلس النواب من الأغلبية والمعارضة، تعتبر أنه يشكل قاعدة أساسية لجميع أوجه التقدم الذي ستتحقق في المغرب".

وأشار ساو إلى أن هذا الشعور "يتقاسمه أيضا أغلبية المغاربة الذين التقينا بهم في جميع مناطق البلاد التي قمنا بزيارتها".

وأوضح المسؤول الأممي أن "هذه المظاهر الإيجابية تعززت من خلال العديد من مشاريع القوانين المتعلقة على الخصوص بالقانون الجنائي، والمسطرة الجنائية، وقضية الهجرة"، مشيدا في هذا الصدد ب "الحركية التشريعية الكبيرة الجارية"، والتي تشيد من خلالها المجموعة بالحكومة، داعيا إلى تبني هذه الاقتراحات في أسرع وقت ممكن.

وأشادت المجموعة، التي تباحثت خلال عشرة أيام مع مختلف مكونات المجتمع المغربي، من بينها السلطات العمومية، والبرلمانيون، وفعاليات من المجتمع المدني، وكذا بعض السجناء، بالجهود التي تبذلها السلطات المغربية في إطار تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد.

يذكر أن الزيارة التي قامت بها المجموعة الأممية للمغرب بدعوة من الحكومة المغربية، تندرج في إطار انفتاح المغرب وتفاعله مع آليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخياره الاستراتيجي الذي لا رجعة فيه في هذا المجال.

كما تروم إطلاع خبراء المجموعة على مختلف الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجالات العدالة وحقوق الإنسان، لاسيما في ما يتعلق بالاعتقال التعسفي

http://www.aljassour.com/portail/?p=7467

جمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الطرد التعسفي من الجزائر : توجه رسالة تذكيرية للمنتظم الدولي

بمناسبة تخليد الذكرى الثامنة و الثلاثون لعملية الترحيل الجماعي التعسفي من الجزائر سنة 1975، الذي يصادف في نفس التاريخ 18 دجنبر اليوم الدولي للمهاجر، قدم المكتب الوطني لجمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر، مذكرة مطلبيه تذكرية بتاريخ 18/12/2013 إلى مختلف المؤسسات الوطنية الرسمية منها والحقوقية منها: وزارة العدل – وزارة الشؤون الخارجية و التعاون – وزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج و شؤون الهجرة – المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان – **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وبعض الأحزاب الوطنية، هذه المذكرة التذكرية التي تتضمن تراجيديا الإنسانية و الحقوقية تؤكد من خلالها الجمعية على جعل قضية "المغاربة ضحايا الترحيل الجماعي التعسفي من الجزائر سنة 1975" إحدى الأولويات الوطنية في القضايا الإنسانية والحقوقية المشروعة في الأجندة الحكومية بصفة عامة،

كما أنها تتضمن مجموعة من المطالب الأساسية، التي تأمل الجمعية تفعيلها و تنفيذها من خلال مقاربة تشاركيه تنسيقية مع الحكومة المغربية و ذلك بعقد اتفاقية شراكة و تعاون،

خاصة وان التوصيات الصادرة عن اللجنة الدولية الأممية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين و أفراد أسرهم بتاريخ 20 شتنبر 2013 و الداعية إلى مطالبة الدولة المغربية باتخاذ التدابير الضرورية لحماية حقوق الضحايا وذلك بتسهيل إعادة إدماج فئة من المغاربة ضحايا الترحيل الجماعي التعسفي من الجزائر سنة 1975 من خلال تحسين وضعيتهم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بناءا على المادة 67 من الاتفاقية، و قد طلبت هذه اللجنة الأممية كذلك من الدولة المغربية، تقديم معلومات عن هذه المسألة في تقريرها الدوري المقبل سنة 2014، فضلا عن الجهود المبذولة لتنفيذ التعاون الدولي بشأن هذه المسألة، وفقا للمادة 64 من الاتفاقية.و هذه نص المذكرة.

علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، و بمناسبة تخليد الذكرى الثامنة و الثلاثون لعملية الترحيل الجماعي التعسفي للمغاربة من الجزائر سنة 1975 الذي يصادف في نفس التاريخ 18 دجنبر اليوم الدولي للمهاجر، يتشرف رئيس المكتب الوطني لجمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر، بأن يتوجهوا إلى معاليكم المحترمة بهذه المذكرة المطلبية التذكيرية الرامية إلى جعل ملف قضية "المغاربة ضحايا الترحيل الجماعي التعسفي من الجزائر سنة 1975" إحدى الأولويات الوطنية في القضايا الإنسانية والحقوقية المشروعة في الأجندة الحكومية بصفة عامة وأجندة وزارة الشؤون الخارجية و التعاون بصفة خاصة. مذكرين باقتران هذا الترحيل التعسفي بملف وحدتنا الترابية حيث أرادت السلطات الجزائرية في حينه الضغط على الحكومة المغربية عقب نجاح المسيرة الخضراء المظفرة في استرجاع أقاليمنا الجنوبية، مما دفع النظام الجزائري إلى تنظيم مسيرة سوداء مستعملا فيها أساليب غير قانونية وغير إنسانية في التهجير ألقسري ليس له شبيه في التاريخ المعاصر ولا حتى ما اقترفته النازية خلال الحرب العالمية الثانية، محاولة منها إرباك المغرب اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا.

في هذا الصدد، نحيط سيادتكم علما، أن جمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر، جمعية وطنية حقوقية مستقلة، تأسست بتاريخ 23 يوليوز 2005 بمدينة الناضور، و هي أول إطار على المستوى الوطني يهتم بتأطير المغاربة الذين تم ترحيلهم بشكل جماعي و تعسفي من طرف السلطات الجزائرية سنة 1975، والدفاع عن كرامتهم و حقوقهم المشروعة في استرجاع ممتلكاتهم التي سلبتها منهم السلطات الجزائرية دون موجب حق أو قانون والمطالبة بتعويض الضحايا عن أجورهم ومعاشاتهم التي انقطعت، وعن كل الأضرار المترتبة عن ذلك، المادية منها والمعنوية، التي لحقتهم وذويهم جراء هذا العمل الإجرامي الذي يتنافى مع القوانين والاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، فضلاً عن تنافيه مع أبسط حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دولياً، وتناقضه مع مستلزمات الأخوة في الدين والدم والجوار. إلى جانب كونه عقاباً جماعياً ينطلق من خلفيات سياسية وعنصرية ليس للضحايا فيها أي دخل. و بذلك فقد أخذت الجمعية على عاتقها منذ نشأتها إبراز هذا الملف الحقوقي إلى ذوي الرأي و صانع القرار وطنيا و دوليا، و ذلك ليحظى بالرعاية و العون لأجل تحقيق الأهداف الإنسانية و القانونية المنشودة.

وللتذكير فقد أقدمت السلطات الجزائرية دون وجه حق على طرد وتهجير قسري غير قانوني لما يقارب 45 ألف عائلة مغربية كانت تقيم بطريقة شرعية وقانونية فوق التراب الجزائري طيلة عقود من الزمن. حيث اعتبرت هذه المأساة استنادا إلى ما دأب إليه خبراء القانون الدولي الكلاسيكي والقانون الدولي الإنساني جريمة حرب من خلال مصادرة الممتلكات والمعاشات وجريمة ضد الإنسانية بفعل التهجير القسري الجماعي الاضطهاد المنهج الذي اعتمدته السلطات الجزائرية، وهو التكييف الذي أقرته الندوتان الدوليتان اللتان عقدتهما الجمعية بمقر البرلمان البلجيكي بتاريخ 17 ماي 2013، و كذا ندوة الناضور بتاريخ 08 دجنبر 2006، متسلحة بعدالة قضيتها وإيمان أفرادها أنه ما ضاع حق وراءه طالب،

ورغم إمكانياتها المحدودة فقد استطاعت الجمعية التعريف بالقضية وإبرازها من خلال قيامها بمبادرات وأنشطة إشعاعية حقوقية على المستويين الوطني والدولي، إلى جانب طرح ملف القضية من خلال لقاءات تواصلية ذات صبغة دولية مع بعض ممثلين أممين على هامش حضور الجمعية في أشغال إحدى دورات مجلس حقوق الإنسان بجنيف السويسرية، و كذلك مع مجموعة من البرلمانيين ينتمون إلى مجلس الشيوخ البلجيكي و الاتحاد الأوربي، إلى جانب عقد جلسات عمل مع بعض من رؤساء أقسام و ممثلين عن مجلس الاتحاد الأوروبي, ومدير الصليب الأحمر الدولي (سابقا) .

سيدي المحترم: إن الجمعية تعمل جاهدة منذ تأسيسها على تحقيق الأهداف التي سطرتها في قانونها الأساسي، و المتمثلة أساسا في إعداد إستراتيجية تقنية و قانونية واضحة المعالم، تمكن الضحايا المغاربة من استرجاع حقوقهم و ممتلكاتهم المصادرة بالجزائر، و ذلك من خلال إعداد لملف خاص بانتهاكات حقوق المغاربة ضحايا الترحيل الجماعي التعسفي من طرف السلطات الجزائرية سنة 1975،لأجل رفع دعوى قضائية جنائية و مدنية، هدفها دفع النظام الجزائري إلى الاعتراف بجريمته و تعويض الضحايا تعويضا يليق بحجم الألم الذي سببته مأساة هذه الجريمة اللاإنسانية.

http://www.radarpresse.com/?p=10050

عليه، وفي ظل تماطل الحكومات المغربية المتعاقبة في دعم هذا الملف الوطني الإنساني و عدم تناوله بجدية و فعالية ملموسة، و في ظل كذلك تعنت وتجاهل الدولة الجزائرية لمطالبنا المشروعة، تلتمس الجمعية منكم ومن موقع مسؤوليتكم إيلاء هذه التراجيديا الإنسانية والحقوقية ما تستحقه من عناية ومدها بما يمكن من الدعم والمساندة بكافة الأشكال المادية والمعنوية حتى يتمكن الضحايا من استرجاع كافة حقوقهم بما في ذلك الاعتذار الرسمي من السلطات الجزائرية عن هذا العمل اللاإنساني. ولتجسيد هذه الأهداف، تتوخى الجمعية من سيادتكم المحترمة من خلال إدراج جميع مطالبها الموجودة أسفله ضمن برنامج مقاربة تشاركية تنسيقية مع مؤسستكم الموقرة وذلك للدفع بهذا الملف في إطار منهجية حقوقية وقانونية إلى غاية تحقيق المطالب القانونية والمشروعة للمغاربة ضحايا الترحيل الجماعي التعسفي من الجزائر. و هي كالتالي:

1 – تحديد استراتيجية العمل المشترك الفعلي بين دادارتكم من جهة و بين جمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر من جهة أخرى.

2 – إدراج ملف قضية المغاربة ضحايا الترحيل الجماعي التعسفي من الجزائر سنة 1975 وطرحه كمحور خاص في جدول أعمال مجلسي الحكومي و الوزاري، حتى يعطى له بعده الوطني الشمولي ارتباطاً مع قضية وحدتنا الوطنية والترابية، وحتى ترصد له الإمكانات المادية والدعم القانوني والدبلوماسي و الإعلامي لإنجاحه

3 – تنسيق العمل مع الجمعية، من أجل تسهيل على الدولة المغربية القيام بتفعيل و تنفيذ للتوصيات الأممية المطروحة عليها و التي أصدرتها اللجنة الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين و أفراد أسرهم الصادرة بتاريخ 20 شتنبر 2013، في حق عمال مهاجرين مغاربة طردوا في الماضي من الجزائر، و التي تتمثل في مطالبة الدولة المغربية باتخاذ التدابير الضرورية من أجل تسهيل إعادة إدماج هذه الفئة من المغاربة المرحلة قسرا من الجزائر، و ذلك بتسهيل و تحسين وضعيتهم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بناءا على المادة 67 من الاتفاقية، و قد حثت هذه اللجنة الأممية المذكورة أعلاه كذلك من الدولة المغربية، بتقديم معلومات عن هذه المسألة في تقريرها الدوري المقبل سنة 2014، فضلا عن الجهود المبذولة لتنفيذ التعاون الدولي بشأن هذه المسألة، وفقا
للمادة 64 من الاتفاقية. (تجدون نسخة من هذه التوصيات ضمن المرفقات).

4 – دعم الجمعية بشكل منتظم في الحضور والمشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان بجنيف وكل المحافل والقنوات الدولية التي تعنى بالفعل الإنساني والحقوقي، من أجل مساندتها فيما يتعلق بعرض الملفات الخاصة بانتهاكات حقوق المغاربة ضحايا
الترحيل الجماعي التعسفي من الجزائر.

5 – تقديم الدعم المادي لمختلف أنشطة الجمعية الوطنية والدولية من خلال عقد اتفاقيات الشراكة و التعاون.

6 – الضغط على الدولة الجزائرية من أجل حثها على احترام و التزام بتفعيل التوصيات الأممية التي أصدرتها اللجنة
الدولية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين و أفراد أسرهم الصادرة بتاريخ 10 ماي 2010 في حق عمال مهاجرين
المغاربة المرحلين قسرا (تجدون نسخة من هذه التوصيات ضمن المرفقات).

7 – إدراج وطرح قضية المغاربة ضحايا الترحيل الجماعي التعسفي من الجزائر سنة 1975 ضمن جدول أعمال الحكومتين
المغربية و الجزائرية كلما دعت الفرصة إلى عقد لقاءاتهما الرسمية بذلك.

8 – تدخل لدى الحكومة المغربية من أجل خلق آلية و تدابير قانونية بتشارك مع الصندوق الوطني للتقاعد و صندوق إيداع و التدبير
من أجل تمكين العمال المغاربة المهاجرين المرحلين قسرا أو زوجاتهم الأرامل من الاستفادة في بلدهم من معاشاتهم المصادرة
بالجزائر، إلى حين تمكين الدولتين المغربية و الجزائرية على توقيع و احترام و العمل بالاتفاقية الدولية لتبادل و تحويل المعاشات.

9 – تدخل لدى الحكومة المغربية و لدى مؤسسة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي من أجل العمل على إعادة إدماج الأسر المعوزة من فئة المغاربة ضحايا الترحيل
الجماعي التعسفي من الجزائر سنة 1975 و تحسين وضعيتهم الاجتماعية و الاقتصادية بناءا على التوصيات التي أصدرتها اللجنة الأممية لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين
و أفراد عائلاتهم بتاريخ 20 شتنبر 2013.

10 – تشكيل لجنة وزارية خاصة للسهر على تتبع وتسوية حقوق ومطالب ملف المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر.

11 – السهر على إنعاش وتحريك أعمال اللجنة القنصلية الاجتماعية المشتركة بين البلدين المغرب والجزائر، والمكلفة بملف المغاربة
ضحايا الترحيل الجماعي التعسفي من الجزائر سنة 1975 .

12 – العمل على تزويد الجمعية بنسخ من الأرشيف والوثائق والسجلات الإحصائية للمطرودين المغاربة وممتلكاتهم.

13 – رفع تقارير ونتائج تتبع القضايا الإنسانية والاقتصادية التي خلفتها أحداث الترحيل الجماعي التعسفي للمغاربة من الجزائر سنة
1975 إلى مجلسي الحكومي و الوزاري المغربي و إلى هيئة الأمم المتحدة .

في الأخير، تقبلوا سيدي المحترم فائق عبارات الاحترام و التقدير

حرر بالرباط في : 18/ 12/ 2013

La défense et la promotion des droits de l'Homme, «un chantier continu» au Maroc

17225 15

La défense et la promotion des droits de l'Homme sont un "chantier continu" au Maroc qui a réalisé plusieurs avancées, lequel chantier requiert davantage de mobilisation pour être renforcé et pouvoir relever les défis qui s'imposent, a indiqué mercredi à Rabat, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

Intervenant lors d'une rencontre sur "Le Maroc et les droits de l'Homme", M. El Yazami a souligné que le Maroc s'est engagé dans un processus ininterrompu de réformes et un grand chantier visant la consolidation et la consécration de la culture des droits de l'Homme.

Il a cité à cet égard, le lancement de l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH), la régionalisation avancée et l'élaboration de textes et plates-formes en matière des droits de l'Homme, dont le plan d'action national dans le domaine de la démocratie et des droits de l'Homme, outre la création du CNDH, du Conseil économique, social et environnemental (CESE), l'institution du médiateur et la délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

Les textes relatives à la création de ces institutions ont été élaborés avant 2011, a tenu à noter M. El Yazami, qui a également rappelé trois étapes phares dans le processus de consécration des droits de l'Homme au Maroc, à savoir la réforme de code de la famille, le discours royal à Ajdir en 2001 et la mise en place de l'Instance Equité et Réconciliation.

Pour sa part, le ministre délégué auprès du chef du gouvernement chargé de la Fonction publique et de la modernisation de l'administration, Mohamed Moubdie a mis en avant les réalisations accomplies par le Maroc en matière des droits de l'Homme, soulignant le rôle principal du CNDH dans ce domaine.

Cette rencontre est organisée par l'école nationale de l'administration (ENA) à l'occasion de la célébration de la journée mondiale des droits de l'homme (10 décembre).

L'opinion
www.lopinion.ma

Les efforts déployés par le Maroc pour consolider la culture des droits de l'Homme, salués

17225/14

Le Groupe de travail sur la détention arbitraire (GTDA), qui a effectué une visite de dix jours au Maroc à l'invitation du gouvernement, a salué, mercredi à Rabat, les efforts déployés par les autorités marocaines dans le cadre de la consolidation de la culture des droits de l'Homme dans l'ensemble du pays.

«Nous avons pu relever beaucoup d'efforts dans le cadre de la consolidation de la culture des droits de l'Homme au Maroc», a affirmé M. El Hadji Malick Sow, Président-rapporteur du GTDA, lors d'une conférence de presse consacrée à la présentation des observations préliminaires du groupe à l'issue de la visite qu'il a effectuée dans le Royaume du 9 au 18 décembre.

Le groupe a constaté une «dynamique partout où nous sommes passés, et au niveau les plus élevés du Royaume», a indiqué le responsable onusien, ajoutant que «toutes les autorités rencontrées au cours de cette visite ont fait preuve, sans réserve, d'une volonté de maintenir durablement ce processus».

M. Sow a, dans ce cadre, tenu à remercier les autorités marocaines pour la coopération dont il a bénéficié au cours de sa visite, «en particulier en ce qui concerne un accès sans restriction à tous les lieux de privation de liberté», ainsi qu'aux détenus avec lesquels le groupe de travail a eu des entretiens «dans la plus stricte confidentialité».

Le groupe a pu tenir des rencontres et des entretiens particulièrement fructueux avec toutes les composantes de la société marocaine impliquées dans le domaine de la privation de liberté, s'est encore réjoui M. Sow.

Et de préciser que le groupe onusien s'est entretenu avec les autorités publiques et parlementaires, les autorités judiciaires, les membres de la société civile et les membres des barreaux.

«Nous avons également rendu visite à des détenus dans plusieurs prisons, et effectué des visites dans plusieurs commissariats de police et de gendarmerie», dans les différentes régions du Royaume, a fait savoir M. Sow.

Saluant, par ailleurs, les «efforts importants et déterminants déployés par les autorités marocaines pour affronter un passé marqué par des violations de droits de l'Homme», M. Sow a rappelé la mise en place de l'Instance Equité et Réconciliation, chargée d'enquêter sur les violations passées et indemniser les victimes.

Le groupe de l'ONU s'est également entretenu avec des responsables du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions dans les différentes régions visitées, a dit M. Sow, précisant que les membres du GTDA se sont rendus à Laayoune où ils ont rencontré les autorités judiciaires et administratives.

Le Groupe a également effectué des «visites inopinées dans certains lieux de privation de liberté», a-t-il fait savoir, notant que «ces aspects positifs doivent être mis à l'actif du gouvernement».

Soulignant que ces remarques ne constituent pas le rapport du groupe du travail, M. Sow a expliqué qu'un rapport provisoire sera présenté devant le groupe lors de sa session avril-mai.

Ce rapport sera envoyé au gouvernement marocain pour y introduire ses observations sur la base desquelles le GTDA élaborera un rapport définitif qui sera présenté devant le Conseil des droits de l'Homme au mois de septembre 2014, avant d'accorder au Maroc un délai de deux ans pour se conformer aux recommandations du groupe, a conclu le responsable.

Le GTDA, mis en place en 1991 par la Commission des droits de l'homme, a pour mandats d'enquêter sur les cas de détention imposée arbitrairement ou de toute autre manière incompatible avec les normes internationales pertinentes énoncées dans la Déclaration universelle des droits de l'homme, de demander et recueillir des informations auprès de gouvernements et d'organisations intergouvernementales et non gouvernementales et recevoir des informations émanant des particuliers concernés, de leurs familles ou de leurs représentants et de présenter un rapport d'ensemble à la Commission lors de sa session annuelle.

CNDH et nouvelle Constitution, des avancées «remarquables et significatives»

La mise en place du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'adoption de la nouvelle Constitution en juillet 2011 sont des avancées «remarquables et significatives» sur la voie de la consolidation des droits de l'Homme au Maroc, a estimé mercredi à Rabat, M. El Hadji Malick Sow, président-rapporteur du Groupe de travail sur la détention arbitraire (GTDA).

M. Sow, qui s'exprimait lors d'une conférence de presse pour présenter les observations préliminaires du groupe à l'issue de sa visite dans le Royaume (9-18 décembre), a souligné que «le CNDH constitue une avancée remarquable aussi bien au niveau national qu'au niveau de ses démembrements dans toutes les régions où des commissions régionales du Conseil ont été implantées».

M. Sow a, dans ce cadre, appelé le gouvernement et la société civile à continuer à s'engager en faveur du renforcement de cette institution, afin de lui donner tous les moyens nécessaires pour un bon fonctionnement.

Le responsable du GTDA a en outre considéré que «la Constitution de 2011 peut être également citée comme une avancée significative en matière des droits de l'Homme», soulignant que «toutes les autorités rencontrées, ainsi que des députés de la majorité et de l'opposition, considèrent qu'elle constitue la base fondamentale de toutes les avancées qui seront réalisées au Maroc».

Ce sentiment, a encore fait savoir M. Sow, «est également partagé par l'ensemble des Marocains dans toutes les parties du pays où nous nous sommes rendus».

Le responsable onusien a souligné que «ces aspects positifs sont renforcés par beaucoup de projets de loi concernant le droit pénal et la procédure pénale, la question de la migration etc.», saluant dans ce contexte «un vaste mouvement législatif en cours» pour lequel le groupe félicite le gouvernement, appelant à adopter ces propositions le plus rapidement possible.

Le groupe, qui s'était entretenu, dix jours durant, avec toutes les composantes de la société marocaine, dont les autorités publiques, des parlementaires, des acteurs de la société civile ainsi que des détenus, a salué les efforts déployés par les autorités marocaines dans le cadre de la consolidation de la culture des droits de l'Homme dans l'ensemble du pays.

Le groupe de travail a été établi par l'ancienne Commission des droits de l'Homme en 1991 pour enquêter sur des cas de présumée privation arbitraire de liberté. Son mandat a été clarifié et étendu par la Commission pour couvrir la question de la détention administrative des demandeurs d'asile et des migrants. En 2010, le Conseil des droits de l'Homme a confirmé le mandat du Groupe et l'a prolongé pour une nouvelle période de trois ans en septembre 2013.

Ils ont dit...

«La défense et la promotion des droits de l'Homme sont un chantier continu au Maroc, qui a réalisé plusieurs avancées, lequel chantier requiert davantage de mobilisation pour être renforcé et pouvoir relever les défis qui s'imposent»■

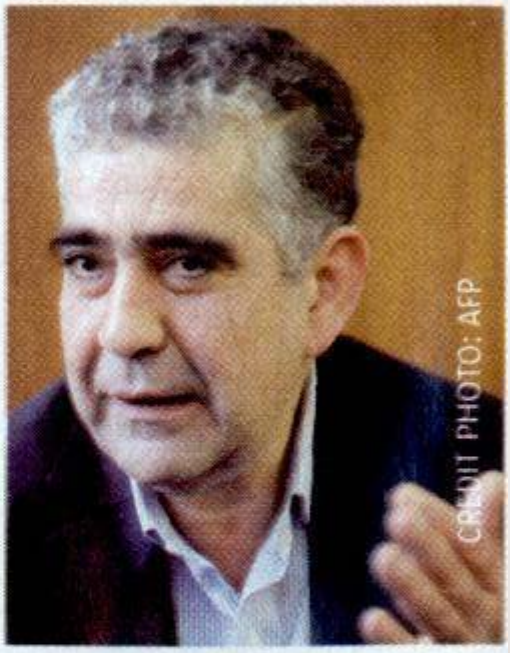

Driss El Yazami, *président du Conseil national des droits de l'Homme*

1052 | 10

La réussite de la justice transitionnelle tributaire de la méthode d'élaboration des textes juridiques y afférents (El Yazami)

Les expériences comparées en matière de justice transitionnelle, dont l'expérience marocaine, ont démontré que les chances de réussite dans ce domaine sont grandement tributaires de la méthode d'élaboration des textes juridiques y afférents et de leur adéquation avec les valeurs et les objectifs fondamentaux de la justice transitionnelle, a souligné, jeudi à Rabat, le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH**), Driss El Yazami.

La justice transitionnelle n'est pas "un format light" de la justice équitable, a expliqué M. El Yazami à l'ouverture d'un séminaire régional sur le thème "Justice transitionnelle au Moyen-Orient et en Afrique du Nord: rôle des parlementaires", notant qu'elle se veut plutôt un complément de l'appareil judiciaire permettant de rétablir la vérité, de réparer les préjudices et de garantir la non-répétition.

Il a, par ailleurs, mis l'accent sur le rôle principal des parlementaires dans la réalisation des objectifs stratégiques de la justice transitionnelle, notamment la reconnaissance du statut de victime, la restauration de la confiance, la réconciliation et la consolidation de l'Etat de droit.

Le président du CNDH a, en revanche, mis en garde contre les risques de certains mécanismes tels que l'amnistie parlementaire et l'isolement politique, estimant que ces mécanismes devraient être utilisés avec vigilance afin de ne pas porter atteinte aux droits des victimes et ne pas entraver le processus de la justice transitionnelle.

La justice transitionnelle permet aux sociétés de se concentrer sur l'avenir et d'adhérer, avec toutes leurs composantes, à la dynamique d'édification des institutions démocratiques et de l'Etat de droit, a fait observer M. El Yazami.

Il a en outre souligné que les mouvements populaires qu'a connus la région MENA et le processus démocratique en cours dans certains pays de la région ont montré qu'un mécanisme de justice transitionnelle est nécessaire pour traiter les injustices du passé.

De son côté, Faraj Fennich, chef du de la section MENA à l'Agence des Nations unies pour les réfugiés (UNHCR), a souligné que le Maroc est un pays pionnier au niveau arabe dans le domaine des réformes démocratiques et de la justice transitionnelle, notant que les expériences accumulées par le Royaume pourraient aider les expériences émergentes à surmonter nombre d'obstacles.

Malgré les particularités qui peuvent distinguer chaque expérience, les modèles réussis en matière de justice transitionnelle sont encadrés par des principes généraux, a relevé le responsable onusien, citant notamment la volonté politique et l'engagement sincère des acteurs politiques et de la société civile dans les efforts visant à dévoiler la vérité, identifier les responsables des violations des droits de l'Homme et réparer les victimes.

http://www.menara.ma/fr/2013/12/19/937404-la-r%C3%A9ussite-de-la-justice-transitionnelle-tributaire-de-la-m%C3%A9thode-d%C3%A9laboration-des-textes-juridiques-y-aff%C3%A9rents-el-yazami.html

Organisée par le **CNDH** en partenariat avec l'UNHCR, cette rencontre de deux jours a pour objectifs de partager les expériences et les bonnes pratiques, relever les défis concernant les processus législatifs comparés et mettre en relief le rôle des parlementaires dans le processus de justice transitionnelle, notamment dans les phases de consultation, de recherche de la vérité, de réparation et de réformes institutionnelles.

Elle s'articule autour de plusieurs axes notamment "la justice transitionnelle comme outil de changement démocratique et d'enracinement de l'Etat de droit, au lendemain du printemps arabe", "le rôle des parlementaires dans les consultations nationales sur les processus de justice transitionnelle", "les mesures législatives pour la création des commissions de vérité" et "les mesures pour parvenir à la reddition des comptes".

La rencontre réunit des parlementaires de différents partis politiques membres de commissions parlementaires chargées des droits de l'Homme et des législations, d'anciens parlementaires, les représentants d'institutions nationales des droits de l'Homme et de ministères de plusieurs pays arabes.

Journée L'Association Graines d'hémophiles a organisé, le week-end dernier à Dakhla en partenariat avec la direction régionale de la santé, une journée de sensibilisation à l'hémophilie. Lors de cette rencontre, il a été procédé à la présentation d'exposés sur les types de la maladie, ses causes, ses symptômes et le traitement de l'hémophilie qui est une maladie héréditaire qui se traduit par une incapacité du sang à coaguler chez les personnes atteintes. Rencontre Une journée d'études se tiendra, vendredi à Oujda, sous le thème « La protection sociale entre les changements de la société et les problématiques de la législation et de la gestion ». Cette rencontre, organisée en partenariat avec la Caisse nationale de sécurité sociale (CNSS), le Centre des études et des recherches humaines et sociales, le Conseil local des Oulémas et la Chambre de commerce, d'industrie et de services, a pour objectif de discuter des problématiques liées à la question de la sécurité sociale à la lumière des changements sociaux et les contraintes du contexte local et international. Civisme La **Commission régionale des droits de l'Homme d'Oujda – Figuig** organisera, samedi prochain à 14H00 à la maison des jeunes de Bouarfa, une rencontre de communication avec des représentants d'associations opérant dans le domaine du civisme, des droits de l'Homme et du développement à la province de Figuig. La rencontre s'inscrit dans le cadre des missions du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), de ses commissions régionales, en matière de protection et de promotion des droits de l'Homme et de son ouverture à tous les acteurs concernés au niveau de la région, indique un communiqué des organisateurs.

http://www.marocpress.com/fr/liberation/article-77429.html

Hommage à Madrid à l'universitaire marocain El Hassen Belarbi

Un hommage a été rendu, mercredi soir à Madrid, au chercheur universitaire marocain, El Hassen Belarbi, à l'occasion de la célébration de la journée de l'immigré arabe par le Conseil des ambassadeurs arabes en Espagne.

El Hassen Belarbi, titulaire d'un doctorat en génie chimique de l'Université d'Almeria, occupe les postes de professeur et de directeur de la coopération au sein de la même université. Il a été nommé également à la tête de plusieurs postes académiques comme il a représenté, dans plusieurs manifestations internationales, des institutions telles que la fondation Euro-arabe pour le développement durable et la fondation Euro-arabe des hautes études.

M. Belarbi, qui a contribué au projet Erasmus Mundus, financé par l'Union européenne, occupe en outre le poste de vice-président du Forum national des intellectuels et des professionnels d'origine marocaine résidant en Espagne, qui a pour objectif de mettre en œuvre des initiatives visant à promouvoir la coexistence et la complémentarité entre les différentes composantes de la diaspora marocaine d'Espagne.

Il est, en outre, le vice-président d'une association socioculturelle qui œuvre dans le domaine de l'appui moral et physique aux détenus arabes dans les établissements pénitentiaires d'Almeria, et le président de l'Union des associations marocaines à Almeria.

L'hommage a été rendu à M. Belarbi lors d'une cérémonie, organisée au siège de la fondation « Casa Arabe » (la Maison Arabe) à Madrid, en reconnaissance de ses efforts en faveur de l'intégration de la communauté arabe dans la société espagnole et de la promotion des valeurs de la diversité culturelle.

Le journaliste jordano-palestinien et président de l'Association des journalistes et écrivains arabes en Espagne, Nazmi Yousef Salsaa, et l'Association Commission catholique espagnole de l'émigration ont été récompensés, eux aussi, pour leur action dans ce pays lors de cette cérémonie qui s'est déroulée en présence de personnalités du monde de la politique et de la culture et de représentants du corps diplomatique arabe accrédité en Espagne.

Cette cérémonie a été marquée par des interventions sur l'importance de la célébration de la journée de l'immigré arabe, instituée par le Conseil de la Ligue Arabe en 2004, en signe de reconnaissance du rôle important joué par les Arabes expatriés et de soutien à leurs efforts et leurs réalisations scientifiques.

A cette occasion, le chercheur marocain Mohamed Dahiri, qui a été primé l'année dernière par l'organisation panarabe, s'est attardé sur le phénomène de l'immigration arabe, notant que, selon des statistiques officielles, quelque 215 millions d'immigrés se trouvent dans les différents coins du monde.

Il a, par la même occasion, mis en exergue la contribution des immigrés dans le développement économique, social et scientifique des pays d'accueil, comme c'est le cas en Espagne.

Le primé de cette anneé, El Hassen Belarbi a indiqué que cet hommage constitue un honneur pour la communauté arabe et marocaine en Espagne, mettant l'accent sur l'importance d'accorder davantage d'intérêt au volet humain dans la politique migratoire dans le pays ibérique.

Il a appelé, en outre, à renforcer la diplomatie parallèle de la communauté arabe et marocaine en Espagne qui constitue le seul moyen, selon lui, pour rapprocher les peuples et les pays à travers l'organisation de plusieurs activités dans divers domaines.

Le chercheur marocain a saisi également cette occasion pour saluer la nouvelle politique migratoire initiée par le Maroc et le travail accompli par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).**

http://www.quid.ma/international/hommage-a-madrid-a-luniversitaire-marocain-el-hassen-belarbi/

Déclaration lors de la conférence de presse du Groupe de travail sur la détention arbitraire à l'issue de sa visite au Maroc* (9-18 décembre 2013)

Le Groupe de travail sur la détention arbitraire a été représenté pendant sa visite au Maroc par son Président-Rapporteur, M. Mads Andenas (Norvège); par son ancien Président M. El Hadji Malick Sow (Sénégal) et par M. Roberto Garretón (Chili). Ils ont été accompagnés par des membres du Secrétariat du Groupe de Travail au Bureau du Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme des Nations Unies et par des interprètes de l'Office des Nations Unies à Genève.

Le Groupe de travail tient à exprimer sa gratitude au Gouvernement pour la coopération dont il a bénéficié pendant sa visite, en particulier au Bureau du Délégué Interministériel aux droits de l'homme, qui a co-organisé le programme officiel de la visite.

Le Groupe de travail a pu s'entretenir en effet en toute confidentialité avec des détenus des prisons de Salé 1 et Salé 2, de Tanger et de Tétouan ainsi que du Centre de rééducation pour mineurs et de la prison d'Ain Sebaâ (« Oukacha ») de Casablanca. Il a visité la Brigade Nationale de Police Judiciaire Al Maârif à Casablanca, des commissariats locaux et la zone de transit de l'Aéroport international Mohamed V. Il s'est aussi rendu au Centre de Sauvegarde de l'Enfance de Témara et au Centre Hospitalier Universitaire psychiatrique Ar-Ramzi de Salé. En outre, le Groupe de travail a effectué des visites inopinées dans certains commissariats de police. Il a aussi visité la prison de Laâyoune.

Le Groupe de travail a été reçu par des hauts dignitaires et des représentants des Pouvoirs exécutif, législatif et judiciaire. Par ailleurs, le Groupe de travail a eu quelques séances de travail avec des avocats, des associations de victimes et de nombreuses organisations de la société civile.

A Laâyoune, le Groupe a rencontré le Wali et des représentants des autorités concernées des pouvoirs exécutif, législatif et judiciaire.

Le Groupe de travail salue les efforts importants et constants du Gouvernement pour asseoir et consolider une culture de droits de l'homme au Maroc. Il encourage cette dynamique. Il souhaite que cette politique soit de nature à prévenir et à réprimer toute sorte de violation qui instituerait une détention arbitraire.

La Constitution de 2011 consacre la primauté du droit international des droits de l'homme sur le droit interne. Elle a introduit des changements encourageants d'un point de vue normatif. Le Groupe de travail rappelle au Gouvernement que tous les projets de loi en cours d'élaboration doivent de ce point de vue se conformer rigoureusement à toutes les conventions internationales dont le Royaume du Maroc est partie.

Le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** et ses démembrements apportent une contribution significative à la promotion et à la protection des droits de l'homme. Le Groupe de travail encourage le Gouvernement et les organisations de la société civile à continuer de s'engager en faveur du renforcement de cette institution et à lui donner toutes les moyens nécessaires à son bon fonctionnement. Cependant, le Groupe a aussi quelques sujets de préoccupation.

http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14121&LangID=F

La Loi anti-terroriste, adoptée à la suite des attentats de Casablanca de 2003, qui est toujours en vigueur, est le cadre légal de nombreuses violations des droits de l'homme. Cette loi doit être modifiée pour rendre les incriminations plus précises, réduire les délais de garde à vue et instituer une procédure qui garantit un procès équitable.

Le Groupe de travail est préoccupé par l'importance considérable donnée aux aveux dans les procès-verbaux d'enquêtes préliminaires. Le Groupe a été informé, à travers des entretiens avec des détenus, que des aveux ont été obtenus sous l'effet de la torture et qui constituent dans la plupart des cas le fondement de la condamnation.

Les cas de M. Mohamed Dihani (Avis du Groupe de travail No. 19/2013), de M. Abdessamad Bettar (Avis No. 3/2013) et de Mohamed Hajib (Avis No. 40/2012) qui ont été condamnées sur la seule base de procès-verbaux établis par la police au cours d'une garde à vue durant laquelle ils étaient soumis à des actes de torture, confirmant cette thèse. C'est aussi sur la base d'aveux obtenus sous la torture que M. Ali Aarrass (Avis No. 25/2013) a été condamné en novembre 2011 à 15 ans de prison ferme.

A ce sujet, le Groupe de travail affirme que les aveux faits sans la présence d'un avocat et en l'absence de toute garantie juridique ne peuvent pas être admissibles comme moyen de preuve dans une procédure pénale, surtout si les aveux ont été obtenus pendant la période de garde à vue.

Aussi, le Groupe de travail regrette l'absence d'enquêtes systématiques sur les allégations de torture de nombreux détenus et le maintien en détention de plusieurs personnes condamnées uniquement sur la base d'aveux obtenus sous la contrainte.

Le Groupe de travail recommande qu'il serait nécessaire et courageux de réexaminer les sentences des centaines de détenus condamnés à la suite de procès inéquitables fondés le plus souvent sur des aveux obtenus sous la torture et les mauvais traitements.

Le Groupe de travail estime que la ratification du Protocole facultatif à la Convention contre la torture sera pertinente pour mettre un terme à cette pratique odieuse. Il encourage les autorités à achever le processus de ratification.

L'accès à un avocat dès la première heure de la garde à vue est une garantie fondamentale d'un procès équitable. L'article 66 du Code de procédure pénal qui ne prévoit pas l'accès à un avocat qu'avant l'expiration de la moitié du délai initial de garde à vue, qui la subordonne à l'autorisation du procureur générale et qui la limite à une durée de 30 minutes sans lui donner l'accès au dossier, constitue une violation des dispositions de l'article 14 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques.

En tout état de cause, le Groupe de travail a constaté que l'avocat n'intervient pas pendant la période de la garde à vue. Dans le même ordre d'idée, le Groupe de travail regrette que les avocats qui sont commis d'office devant les juridictions d'instruction ou de jugement, ne soient pas rémunérés faute d'une disposition législative ou réglementaire dans ce domaine. Ce qui n'est pas de nature à garantir une défense adéquate.

A l'occasion de ses visites au niveau des préfectures de police, le Groupe de travail a constaté certaines irrégularités et négligences dans la bonne tenue des registres. Par exemple, les mentions des informations sur les dates d'entrée et de sortie de la garde à vue sont d'une importance capitale s'agissant de privation de liberté.

Le Groupe de travail a observé des recours excessifs à la détention provisoire concernant près de la moitié des personnes privés de liberté.

Selon l'article 9 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques, la liberté doit être le principe et la détention l'exception. D'après les statistiques obtenues, en moyenne 45 pour cent des personnes privées de liberté sont détenues avant le jugement. Cette situation s'explique dans une grande partie par l'absence de recours aux mesures alternatives à la détention, ce qui explique en grande partie la surpopulation carcérale constatée par le Groupe de travail.

Le Groupe de travail a trouvé un nombre significatif de mineurs dans des prisons ordinaires. Les conditions de détention pour les mineurs sont difficiles, notamment en raison de la surpopulation. Le Groupe de travail a constaté que des mineurs de 14 ans se trouvaient dans la même cellule que des jeunes hommes de 24 ans.

Le Groupe recommande au Gouvernement, conformément à la Convention relative aux droits de l'enfant, de veiller à ce que dans le cas des mineurs délinquants, l'emprisonnement demeure une mesure exceptionnelle et que le placement en centre de protection des enfants soit envisagé à titre prioritaire.

Le Royaume du Maroc est partie à la Convention des Nations Unies relative au statut des réfugiés de 1951 et à son Protocole de 1967. Tout en reconnaissant la situation difficile à laquelle font face les autorités en ce qui concerne le flux de migrants en situation irrégulière, surtout dans le nord du pays, le Groupe de travail tient à exprimer ses préoccupations concernant ce groupe particulièrement vulnérable.

En effet, le Groupe de travail a reçu des allégations de violence portant sur les rafles et sur la détention des migrants et des demandeurs d'asile, particulièrement dans le Nord du pays. Un nombre croissant d'étrangers auraient été arrêtés lors des contrôles d'identité depuis 2009.

Le Groupe a aussi été informé que le Gouvernement s'attelait à l'heure actuelle à l'élaboration d'une politique migratoire fondée sur le respect des droits de l'homme. Trois projets de loi sont en cours d'élaboration: le premier sur les migrants en situation irrégulière, le deuxième sur les demandeurs d'asile et les réfugiés, et le troisième sur la traite des personnes.

Le Groupe de travail encourage le Gouvernement à accélérer ce processus et prend note que de nombreux migrants en situation irrégulière ont été régularisés.

Le Groupe de travail est préoccupé par la compétence très large accordée au tribunal militaire, lequel peut juger des civils dans certaines circonstances. Il est aussi concerné par le fait que ce tribunal ne fonctionne pas conformément à l'article 14 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques.

Le Groupe s'inquiète de la situation des 22 personnes actuellement détenues à la prison de Salé 1 après avoir été condamnées par un tribunal militaire suite aux événements liés à la fermeture du camp Gdeim Izik en novembre 2010.

Le Groupe de travail réitère que la compétence du tribunal militaire devrait se limiter uniquement à juger des militaires et des délits exclusivement militaires.

Le Groupe de travail remercie encore une fois le Gouvernement, les institutions de droits de l'homme et les organisations de la société civile pour leur coopération.

Le Groupe de travail demande au Gouvernement d'assurer la mise en œuvre des récents développements positifs et de procéder sans retard à l'examen de son cadre législatif pénal afin de le mettre en conformité avec les normes internationales des droits de l'homme.

Le Groupe de travail présentera son rapport sur sa visite au Conseil des droits de l'homme à Genève en septembre 2014.

Maroc - Sahara occidental - Algérie: Bruxelles recadre le débat

La question du Sahara occidental est au cœur de l'actualité et l'Union européenne semble sensible à cet épineux dossier qui a envenimé les relations entre l'Algérie et le Maroc. Aussi, a-t-elle décidé de recadrer le débat.

Dans sa déclaration pour la 11ème session du Conseil d'association UE-Maroc « l'UE rappelle son attachement au règlement du conflit du Sahara occidental et exprime son plein soutien aux efforts du Secrétaire général de l'ONU et de son envoyé personnel pour aider toutes les parties concernées à parvenir à une solution politique juste durable et mutuellement acceptable ». En outre l'UE « encourage toutes les parties à continuer à travailler avec l'envoyé personnel du Secrétaire général de l'ONU. Ceci dans le but de progresser dans la recherche d'une telle solution tout en acceptant de faire preuve de réalisme et d'un esprit de compromis » indique L'Opinion. L'organisation exprime au nom des 28 Etats membres le vœu que les efforts en direction d'une meilleure intégration maghrébine contribueront à des avancées sur la voie du règlement de ce conflit.

Toujours selon L'Opinion L'UE réaffirme d'autre part son attachement
au respect des droits de l'Homme et rappelle les obligations qui incombent à chaque partie tout en se félicitant dans ce contexte du renforcement et de la constitutionnalisation du rôle du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** en matière de surveillance et de défense des droits humains y compris au Sahara occidental à travers ses commissions à Laâyoune et Dakhla.

http://237online.com/article-84352-maroc--sahara-occidental--algerie-bruxelles-recadre-le-debat.html